اقتصاد

مصر تعتزم اقتراض 59 مليار دولار

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تعتزم الحكومة المصرية اقتراض نحو تريليونين و849 ملياراً و200 مليون جنيه في السنة المالية الجديدة (2024-2025)، أي ما يعادل 59,11 مليار دولار، مقارنة بنحو تريليونين و140 ملياراً و300 مليون جنيه في السنة المالية 2023-2024، بزيادة 708 مليار و900 مليون جنيه، وبمعدل ارتفاع سنوي نسبته 33,1%. (الدولار = نحو 48 جنيهاً).
وبحسب البيان التحليلي لمشروع الموازنة الجديدة للدولة، يمثل الاقتراض حجم الاحتياجات التمويلية اللازمة لتغطية عجز الموازنة العامة، وتغطية أقساط القروض المحلية والأجنبية المطلوب سدادها وإهلاكها وفقاً لمواعيد الاستحقاق المحددة لها.
وبلغت الاستخدامات المتوقعة بمشروع موازنة 2024-2025، ممثلة في المصروفات وحيازة الأصول المالية وسداد القروض، نحو خمسة تريليونات و541 ملياراً و400 مليون جنيه (114,96 مليار دولار تقريباً). وقفزت ديون مصر الخارجية من نحو 45,2 مليار دولار، عند تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة عام 2014، إلى 168,04 مليار دولار في نهاية ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، بزيادة تبلغ نسبتها 271%. وأظهر البيان رفع الحكومة تقديرات باب المصروفات الأخرى، المتعلق بميزانيات الدفاع والأمن القومي والخارجية، وغيرها من الجهات ذات السطر الواحد التي لا تناقش ميزانيتها تفصيلاً داخل البرلمان، من 145 ملياراً و83 مليون جنيه في موازنة 2023-2024 إلى 162 ملياراً و238 مليون جنيه، بزيادة قدرها 17 ملياراً و155 مليون جنيه، بارتفاع نسبته 11,8%. كذلك رفعت الحكومة تقديرات باب قطاع النظام العام وشؤون السلامة العامة، من 105 مليار و564 مليون جنيه في الموازنة الجارية، إلى 122 ملياراً و678 مليون جنيه في الموازنة الجديدة، بزيادة 17 ملياراً و114 مليون جنيه بنسبة 16,2%. وتشمل مخصصات هذا الباب خدمات الشرطة، والسجون، والحماية ضد الحريق، والمحاكم، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، والمحكمة الدستورية العليا، والهيئات القضائية، ودار الإفتاء المصرية، وصندوق تطوير الأحوال المدنية، وصندوق أبنية المحاكم، وصندوق السجل العيني.
في حين بلغت مخصصات قطاع الصحة 200 مليار و146 مليون جنيه، بدلاً من 147 ملياراً و864 مليون جنيه، والذي يتضمن وزارة الصحة ومديريات الشؤون الصحية في المحافظات، وخدمات المستشفيات، والمستشفيات المتخصصة، ومراكز الأمومة، وخدمات الصحة العامة، والبحوث والتطوير في مجال الشؤون الصحية، وهيئة البحوث الدوائية، والمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.
وبلغت مخصصات قطاع التعليم نحو 294 ملياراً و643 مليون جنيه، بدلاً من 229 ملياراً و891 مليون جنيه، والذي يتضمن التعليم قبل الجامعي بكل مراحله، والتعليم العالي، والتعليم غير المحدد بمستوى، وخدمات مساعدة التعليم والبحوث والتطوير في مجال التعليم والهيئة العامة لمحو الأمية، وتعليم الكبار والهيئة العامة للأبنية التعليمية، وصندوق تطوير التعليم.

(فرانس برس)

استثمارات صينية قياسية في هونغ كونغ

رفع مستثمرو برّ الصين الرئيسي حصتهم من إجمالي حجم تداول الأسهم في هونغ كونغ إلى متوسط يومي قياسي في إبريل/ نيسان الجاري. وشكلت قيمة الأسهم التي يتداولها مستثمرو الصين ثلث إجمالي حجم التداول اليومي في المتوسط، وهي أعلى نسبة شهرية، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية منذ أواخر 2016. تأتي الأهمية المتزايدة لمستثمري البر الرئيسي في أسواق المدينة، في وقت تعاني فيه أسهم هونغ كونغ من السيولة المنخفضة. وربما تزيد الخطط الرامية لتوسيع نطاق صناديق الاستثمار المؤهلة المتداولة في البورصة، وإدراج صناديق الاستثمار العقارية، عبر الروابط التجارية من جاذبية المدينة، كخيار للمتداولين المحليين لتنويع أصولهم. وتشير المشاركة المتزايدة لمتداولي البر الرئيسي إلى زيادة نفوذهم على أسهم هونغ كونغ، وربما تساعدهم في تحقيق هدف سعيهم في الأعوام الأخيرة إلى الهيمنة عليها.

أسماء في الأخبار

بوينغ تتوقع تباطؤ الإنتاج

تتوقع شركة «بوينغ» الاميركية تباطؤ إنتاجها من طائرات «787 دريملاينر» بسبب مشكلات سلاسل الإمداد والعجز لدى موردي بعض من قطع الغيار الاساسية.
وقال سكوت ستوكر نائب رئيس الشركة والمدير العام لاعمال طائرات «787» في مذكرة للموظفين، إن الشركة تواصل اتخاذ خطوات لتحسين نظام الإنتاج بصفة عامة. وأضاف أنه نتيجة مشكلة العجز في الموردين، أبلغت بوينغ عملاءها بأنها تتوقع تباطؤ معدلات الإنتاج والتسليم، موضحاً ان الشركة تخطط لزيادة الإنتاج على نحو مستقر نتيجة ارتفاع الطلب.

ارتفاع أسعار المنتجين في كوريا الجنوبية

اظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، أمس الثلاثاء، أن أسعار المنتجين في الدولة ارتفعت للشهر الرابع على التوالي في مارس/آذار الماضي، مدفوعة جزئياً بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والصناعية. وصعد مؤشر أسعار المنتجين، وهو مقياس رئيسي لتضخم أسعار المستهلكين، بنسبة 0,2% الشهر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه، بعد مكاسب بنسبة 0,3% و0,5% على أساس شهري، على التوالي، في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، وفقاً للبيانات التي نقلتها وكالة يونهاب عن بنك كوريا المركزي. وعلى أساس سنوي ارتفع المؤشر بنسبة 1,6% بعد زيادة 1,5% على أساس سنوي في الشهر السابق. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة بنسبة 1,3% في أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع بنسبة 0,6% في أسعار السلع الصناعية. وتعد أسعار المنتجين أحد المؤشرات الرئيسية التي تحدد مسار التضخم، لأنها تؤثر على الأسعار التي تفرضها الشركات على المستهلكين في الأشهر المقبلة.

صعود محدود لتجارة إيران والصين

أعلنت الجمارك الصينية، أن حجم التبادل التجاري مع إيران بلغ أكثر من أربعة مليارات دولار في الربع الأول من العام الجاري، مشيرة في تقرير لها وفق وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» أمس، إلى أن التجارة بين البلدين نمت في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بنسبة 1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.
وبحسب التقرير، استوردت الصين بضائع إيرانية بقيمة 1,26 مليار دولار من إيران، بزيادة 10% على أساس سنوي، في حين انخفضت صادرات الصين إلى إيران بنسبة 3% لتسجل 2,76 مليار دولار.

العرب لا يثقون في أنفسهم فمن يثق فيهم؟

مصطفى عبد السلام

نظرة عامة إلى الدول والمواقع والفرص والقطاعات والأنشطة التي يستثمر بها العرب أموالهم تخرج بنتيجة مؤلمة مفادها أن معظم المستثمرين ورجال الأعمال العرب لا يثقون في أنفسهم ودولهم وحكوماتهم وسياساتهم الاقتصادية. وبالتالي فإن السؤال الطبيعي هو: ومن يثق في العرب من المستثمرين الأجانب، وفي الفرص المتاحة لديهم ومناخ الاستثمار لديهم إذا كانوا لا يثقون في أنفسهم، ومن يثق في منطقة تعيش على بحور من الفساد والحروب والصراعات والمخاطر الجيوسياسية والاقتصادية والمالية والبيروقراطية وإساءة إدارة المال العام وغياب الشفافية والإفصاح وغيرها من العوامل الطاردة للاستثمار المحلي قبل الأجنبي؟
كما تكتشف حقيقة مُرة أخرى وهي أن مسار الأموال والثروات العربية تسير في اتجاه واحد هو خارج دول المنطقة، وإذا أردنا الدليل فانظر إلى مسار فوائض الصادرات العربية من النفط والغاز، وحصيلة القروض والمنح والمساعدات الخارجية التي قد تضل طريقها نحو الداخل مفضلة كالعادة التوجه نحو بنوك سويسرا وبريطانيا وألمانيا وأميركا الدافئة وعقارات لندن وباريس وميونخ وغيرها، أو على الأقل الهروب نحو دول الملاذات الضريبية والبنوك السويسرية، كما تكشف الوثائق الدولية التي يتم تسريبها من وقت لآخر بشأن أموال حكام الدول العربية والنامية.
وحتى لا يكون الكلام مرسلا سأعطي عدة أمثلة على ذلك، فحجم استثمارات الدول العربية في سندات وأذون الخزانة الأميركية بلغ بنهاية شهر فبراير/شباط الماضي 258,2 مليار دولار، وقيمة استثمارات أكبر 4 دول عربية في أدوات الدين الأميركية ارتفعت إلى 249,2 مليار دولار في نهاية يوليو/تموز الماضي. ومعظم أموال الصناديق السيادية العربية موجودة لدى الأسواق والبنوك والأنشطة الاقتصادية الغربية سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، وأصول الصناديق السيادية الخليجية التي تتجاوز تريليوني دولار مستثمرة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوربية والولايات المتحدة.
ونظرة لحجم الأموال العربية المستثمرة في البورصات الأميركية تجدها تعادل مئات المرات حجم ما هو مستثمر من أموال العرب في بورصاتهم وأسواق أموالهم، ونظرة للأرقام يمكن أن تلحظ ذلك بسهولة، فقد ارتفعت استثمارات العرب إلى 654,6 مليار دولار في بورصات وول ستريت في نهاية العام الماضي، مقابل 549 مليار دولار بنهاية 2022، في ظل ماراثون الارتفاعات لمؤشرات أسواق المال الأميركية بقيادة قطاع التكنولوجيا.
ونظرة لقيمة استثمارات العرب وودائعهم في البنوك الغربية، وحجم استثمارات العرب الضخم والمتنامي في العملات الرقمية يؤكد مجددا أن أموال العرب تأخذ طريقا واحدا هو خارج الحدود.

«الإحصاء الفلسطيني»: انخفاض الصادرات والواردات خلال فبراير

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفاض الصادرات والواردات السلعية المرصودة خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، مقارنة بالشهر نفسه عام 2023. وقال المركزي للإحصاء في تقرير صدر عنه، أمس الثلاثاء، إن الصادرات السلعية انخفضت خلال شهر فبراير/ شباط من عام 2024 بنسبة 12% مقارنة بشهر فبراير من عام 2023، حيث بلغت قيمتها 120,4 مليون دولار أميركي. وأشار إلى أن الصادرات إلى إسرائيل انخفضت خلال شهر فبراير من عام 2024 بنسبة 16% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2023، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل 82% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر فبراير من عام 2024، في حين ارتفعت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة 21% مقارنة بشهر شباط من عام 2023. أما الواردات السلعية، فانخفضت خلال الشهر قبل الماضي من عام 2024 بنسبة 24% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2023، وبلغت قيمتها 480,9 مليون دولار أميركي. وانخفضت الواردات من إسرائيل خلال شهر فبراير من عام 2024 بنسبة 22% مقارنة بشهر فبراير من عام 2023، وشكلت الواردات من إسرائيل 61% من إجمالي قيمة الواردات لشهر فبراير من عام 2024، كما انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 27% مقارنة بشهر شباط من عام 2023. أما الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 27% خلال شهر فبراير من عام 2024 مقارنة بشهر فبراير من عام 2023، وبلغت قيمة العجز 360,5 مليون دولار أميركي.
يذكر أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعانون ارتفاعاً كبيراً في التضخم بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي على القطاع والمدن الفلسطينية المحتلة. وكشفت بيانات حديثة صادرة عن البنك الدولي أن فلسطين كانت بين أكثر عشر دول في العالم تضرراً من ارتفاع معدلات التضخم في أسعار الغذاء. وقال البنك الدولي في نهاية شهر مارس/ آذار الماضي إن أحدث تقرير أممي عن الوضع الغذائي في قطاع غزة قد أكد وصول الوضع إلى مستويات كارثية، وحذر من إمكانية حدوث مجاعة من الآن إلى مايو/ أيار 2024 في القطاع. وأضاف التقرير: يوجد 1,11 مليون شخص -نصف سكان قطاع غزة- في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، ما يعني وضع الكارثة والمجاعة، ويواجهون نقصاً حاداً في الغذاء وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

مال وناس

اليمن: غلاء قياسي على وقع طبول الحرب

على وقع اتساع طبول حرب السفن بات الأمن الغذائي مهدّداً في اليمن، وسط تحذيرات من موجات تضخم قياسية تفاقم معيشة المواطنين

صنعاء ـ **محمد راجح**

زادت المخاوف في اليمن من تفاقم حاد للأزمة الغذائية بسبب الهجمات على سفن الشحن التي تعرقل الواردات للبلد الذي يعتمد على استيراد 90% من احتياجاته الغذائية الأساسية، حسب بيانات رسمية. وتوقع تقرير أممي أن ترتفع أسعار السلع الغذائية الأساسية في جميع أنحاء اليمن، اعتباراً من شهر مايو/ أيار 2024، استجابة لزيادة الطلب والآثار غير المباشرة للصراع في البحر الأحمر. وقال التقرير الصادر مطلع إبريل/ نيسان 2024، عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة، اطلع عليه «العربي الجديد»، إن ارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية سيؤدي إلى الحد من إمكانية حصول معظم الأسر الفقيرة في اليمن على كفايتها من الغذاء، وبالتالي زيادة معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في العديد من المحافظات اليمنية. من المرجح كذلك أن يتدهور الأمن الغذائي على نطاق واسع إلى مستويات الطوارئ اعتباراً من يونيو/ حزيران 2024، وفق تقارير اقتصادية، خاصة في ظل «غياب أو انخفاض المساعدات الغذائية، واستمرار تقلب أسعار الصرف والصراعات المحلية، وتضخم آثار أزمة البحر الأحمر المستمرة.

كذلك يحذّر البنك الدولي في تقرير صادر منتصف إبريل/ نيسان، اطلع عليه «العربي الجديد»، من أزمة غذائية حادة قد تطاول اليمن، مع تزايد المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الواردات بالنظر إلى الزيادة المحتملة في نفقات الشحن لأسباب لا تتوقف فقط عند ارتفاع علاوة مخاطر الحرب وزيادة تكاليف التأمين الناجمة عن أزمة قناة السويس، ولكنها تتعلق أيضا بتصنيف اليمن نفسه منطقة «عالية المخاطر». الخبير الملاحي اليمني ياسر الكهالي، يُرجع، في حديثه لـ«العربي الجديد»، السبب الرئيسي للأزمة إلى عسكرة البحر الأحمر والممرات المائية وليس فقط هجمات الحوثيين، حيث من المعروف أن موقع اليمن الاستراتيجي وممراته المائية مطمع للكثير من الدول الكبرى التي استغلت الأحداث الأخيرة للكشف علناً عن أطماعها التي تأتي على حساب التجارة الدولية ومعاناة الشعب اليمني. يشير الكهالي إلى أن الأحداث الأخيرة المتصاعدة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على غزة جاءت واليمن لا يزال تحت تصنيف مخاطر الحرب في الشحن التجاري البحري بسبب الصراع المحلي الدائر منذ عام 2015، إضافة إلى المشكلات العديدة التي تحيط بالموانئ اليمنية، خصوصاً ميناء الحديدة الاستراتيجي. إذ أضافت الأحداث الأخيرة المتصاعدة والمستمرة المزيد من التعقيدات للعمل في الميناء وتأخير عمليات التفريغ لفترات طويلة، مسببة خسائر فادحة يتكبدها التجار والمستوردون. وتوقع البنك الدولي أن تؤدي ما سمّاها العمليات العسكرية حول مضيق باب المندب وما يرتبط بها من زيادة في تكاليف الشحن إلى المزيد من الارتفاع في معدلات التضخم في النصف الأول من عام 2024. المحلل الاقتصادي صادق علي يعبد في حديثه لـ«العربي الجديد» طرح أهم مشكلة حالياً في اليمن والتي تتجاوز أزمة الشحن التجاري وتبعاتها المتوقعة في تفاقم المزيد من التدهور الحاصل في الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار والتضخم، تتمثل بمشكلة السيولة التي تعاني منها غالبية الأسر اليمنية، إضافة إلى شح السيولة التي تشمل العملة المحلية والعملات الأجنبية.

سوق في صنعاء يوم 8 إبريل/ نيسان 2024 (محمد حويس/ فرانس برس)

وعلى الرغم من أن واردات اليمن أظهرت حتى الآن استقراراً نسبياً، مع استمرار الصراع، فهناك مخاطر متزايدة لتقلص الإمدادات، كما يمثل تخزين السلع في الموانئ اليمنية علامة واضحة على تزايد المخاوف في السوق. ويتعرض مستوردو السلع الذين يعملون في اليمن عبر ميناء رأس عيسى النفطي أو ميناءَي الحديدة والصليف بشكل خاص للصدمات التي تضرب المنطقة، غير أنها في نفس الوقت تواجه صعوبة إضافية تتمثل في عدم قدرتها على تعديل أسعار المستهلكين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. في الفترة بين أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وفبراير/ شباط 2024، ظلت واردات الوقود والغذاء إلى اليمن مستقرة كما تشير بيانات ملاحية، بل تجاوزت في يناير/ كانون الثاني 2024 المتوسطات الشهرية للأشهر الاثني عشر السابقة.

وتشير هذه التطورات إلى أن التجار الذين يتعاملون مع اليمن مستعدون لتحمل المخاطر المتزايدة واختيار خطوط شحن أقصر وسفن مُغذية من الموانئ القريبة مثل «جبل علي وصلالة». وبالرغم من أن معظم الهجمات التي شنها الحوثيون لم تلحق أضراراً جسيمة بكثير من السفن التي استهدفوها، إلا أن العديد من شركات الشحن قررت تحويل المسار نحو رأس الرجاء الصالح. وتشير بيانات حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي إلى انخفاض كبير في حركة مرور السفن اليومية عبر مضيق باب المندب منذ اندلاع الصراع. وظل عدد سفن الشحن والناقلات التي تمرّ عبر باب المندب، وفق صندوق النقد الدولي، ثابتاً حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 قبل أن ينخفض بنسبة 14% في ديسمبر/ كانون الأول 2023 وبنسبة 57,6% في يناير/كانون الثاني 2024، مقارنة بالمتوسط الشهري للعشرة شهور الأولى من عام 2023، قبل التصعيد الذي شهده البحر الأحمر.

61%

أظهرت بيانات للبنك الدولي انخفاضا كبيرا بلغ 61% في الواردات عبر ميناء عدن في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب 2023، في حين شهد ميناء الحديدة انخفاضا أقل بكثير بنسبة 8%.

تعاون اقتصادي

فرنسا تعزز استثمارا تها في المغرب

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على موقعها كأول مستثمر بالمغرب، حيث تتطلع إلى الحصول على حصة في الاستثمارات التي انخرطت فيها المملكة، وهو ما ينتظر أن يترجمه المنتدى الاقتصادي الفرنسي المغربي الذي ستحتضنه الرباط يوم الجمعة. وأول من أمس اتفق وزير الفلاحة المغربي محمد الصديقي ونظيره الفرنسي مارك فيسنو، بمدينة مكناس، على خريطة طريق للتعاون بين البلدين في المجال الزراعي. ويعتبر المغرب أول شريك تجاري لفرنسا في أفريقيا، حسب بيانات رسمية. هذا ما يدفع وزير التجارة الخارجية الفرنسية فرانك رايستر إلى الاعتقاد بأنه يمكن عبر المسائل الاقتصادية والتجارية تعميق الانطلاقة التي يراد إعطاؤها للعلاقات بين البلدين.

وصرح رايستر ليومية «ليزيكو» الفرنسية، بأن تعميق هذه العلاقات يأتي في سياق متسم بالكثير من التحديات المرتبطة ومنها نزع الكربون عن الاقتصاد. وكان فرانك ريستر، قد حل بالمغرب، بعد الزيارة التي قامت بها وزير الشؤون الخارجية، ستيفان سيجورني، وهما زيارتان أعقبتهما تلك التي قام به وزير الداخلية دارمنان يومي الأحد والاثنين الماضيين، بالإضافة إلى وزير الفلاحة مارك فيسنو. ويسعى الفرنسيون إلى تكريس حضورهم الاقتصادي بالمغرب، بعد نوع من البرود الذي شاب العلاقات بين البلدين على مدى الثلاثة أعوام الأخيرة، حيث أغلقت جميع قنوات الاتصال بينهما، إلى درجة عدم استجابة المملكة لعرض تقديم الدعم إثر زلزال سبتمبر/ أيلول الماضي. ويرنو الفرنسيون إلى الحصول على حصة في المشاريع التي انخرط فيها المغرب، والتي تثير اهتمام دول أخرى، علماً أن المملكة تسعى إلى تنويع مصادر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر تدابير تحفيز يؤطرها ميثاق الاستثمار الذي جرى تبنيه في العام المنصرم. وسعى المغرب إلى تسويق الفرص التي يتيحها للمستثمرين بعد بلورة ميثاق للاستثمار يتضمّن تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب، مع استهداف استثمارات بقيمة 55 مليار دولار، ما يساعد على توفير 550 ألف فرصة عمل بحلول عام 2026. ويتيح المغرب فرصاً جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب، تهم قطاعات الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والنقل، خاصة السكك الحديدية، والبنيات التحتية، وقطاع الصحة.

وتتطلع فرنسا، حسب رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، جواد الكردودي، إلى الحفاظ على مركزها كأول مستثمر في المغرب، حيث بلغ رصيد استثمارات البلد الأولى 20 مليار دولار، بينما تأتي في المغرب الثاني على مستوى المبادلات التجارية، بعد إسبانيا. ويوضح الكردودي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تعيين الوزير الفرنسي فرانك رايستر عن الاستعداد لمواكبة استثمارات المملكة في الصحراء المغربية، يستحضر الإمكانات التي تتوفر عليها الأقاليم الجنوبية في مجالات الصيد البحري والمعادن والطاقات المتجددة، خاصة الهيدروجين الأخضر.

ويشير إلى أن الفرنسيين يمكنهم المساهمة في التوجه المغربي الرامي إلى تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، حيث يمكن إنجاز مشاريع مشتركة بين المغرب وفرنسا في دول منطقة الساحل الأفريقي. ويضيف أن المغرب يتطلع إلى إنجاز استثمارات مهمة في العديد من القطاعات مرتبطة بالطاقة والبنيات التحتية، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بتنظيم كأس العالم في عام 2023 بمعية البرتغال وإسبانيا. ويحيل الكردودي على أهمية المنتدى الاقتصادي، الذي ستشهده الرباط يوم السادس والعشرين من إبريل/ نيسان الجاري، حيث سينظمه رجال الأعمال في البلدين، بحضور وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية نادية فتاح ووزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعي والرقمنة بفرنسا برونو لومير. وسيشهد المنتدى الذي ينظم تحت شعار «جميعاً من أجل انطلاقة متجددة للفرص الاقتصادية والاجتماعية» مشاركة 300 من رجال الأعمال المغاربة والفرنسيين الفاعلين في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يراد لهذا المنتدى إعطاء دفعة جديدة للشراكة الاقتصادية بين البلدين.

سوق تجاري في مراكش يوم 17 سبتمبر/ أيلول 2023 (إلكسي روزنفيلد/ Getty)

أخبار العرب

فائض تجاري لـ5 دول خليجية مع اليابان

أظهرت بيانات يابانية أن فائض الميزان التجاري لخمسة بلاد عربية (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عُمان) مع دولة اليابان بلغ نحو 829 مليار ين ياباني (5,36 مليارات دولار) خلال شهر مارس/ آذار 2024. وبلغت قيمة صادرات تلك الدول خلال مارس الماضي نحو 1,133 تريليون ين (7,32 مليارات دولار) خلال شهر مارس 2024، بينما بلغت قيمة الواردات 304,13 مليارات ين (1,96 مليار دولار)، وفقاً للبيانات الرسمية التابعة للحكومة اليابانية.

وتصدرت الإمارات المركز الأول في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للدولة، حيث بلغت قيمة صادراتها خلال شهر مارس نحو 465,54 مليار ين (3,01 مليارات دولار)، مُسجلة فائضاً تجارياً بقيمة 305,02 مليارات ين (1,97 مليار دولار). وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بصادرات بلغت 430,73 مليار ين (2,78 مليار دولار)، فيما بلغ قيمة الواردات، نحو 80,82 مليار ين (522 مليون دولار)، بفائض تجاري بلغ 350 مليار ين (2,26 مليار دولار).

مصر: تمويلات ميسّرة للقطاع الخاص

شهدت وزيرة التعاون الدولي المصري، رانيا المشاط، حفل إطلاق برنامج شهادة إدارة التصدير (EMC)، في إطار برنامج إصلاح وتنمية التجارة في مصر (TRADE)، الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ضمن اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار (تايب)، التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تحسين بيئة التجارة والاستثمار، وتحسين إنتاجية العمل، وزيادة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعزيز نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى تنمية الأعمال التجارية وريادة الأعمال والخدمات المالية. وأكدت المشاط استمرار وزارة التعاون الدولي في دعم القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، إذ إنه خلال الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى مارس/ آذار 2024 وافق شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون على تمويلات بقيمة 841 مليون دولار للقطاع الخاص.

استثمارات

تهجير قسري للصناعيين في مناطق النظام السوري

إسطنبول ـ **جلال بكور**

عادت مجدداً وسائل إعلام تابعة للنظام السوري للكشف أخيراً، عن توقف عشرات المعامل والمصانع وتسريح عشرات العمال بذريعة غلاء أسعار الكهرباء، ما يفتح السؤال عن وجود من يسعى لتهجير قسري للصناعيين في حلب، وعن المستفيد من وراء هذه العملية. وكان مسؤولون في النظام السوري قد كشفوا في عام 2021 عن هجرة مئات الصناعيين السوريين إلى خارج سورية من حلب ودمشق، وأبرز وجهاتهم كانت مصر. ومن أسباب الهجرة التي نقلتها «مليودي إف إم» التابعة للنظام في وقت سابق، عدم توفير الطاقة لتشغيل المصانع وبعض الإشكاليات المتعلقة بالتصدير، والجمارك ووزارة المالية والتأمينات الاجتماعية، وأخيراً قالت صحيفة «الوطن» إن هناك أكثر من 25 معملاً « مصنعا» جديداً خرج من الإنتاج نتيجة ارتفاع التكاليف وأسعار الكهرباء، وإن هناك صناعياً وصاحب منشأة سرّح 165 عاملاً نتيجة ارتفاع التكاليف، ولا سيما الكهرباء، ولم يبقَ سوى خمسة عمال في معمله. ونقلت الصحيفة أن الصناعيين يطالبون حكومة النظام بإيجاد حلول جذرية، وأن هناك «تهجيراً قسرياً للصناعيين»، بينما نقلت عن رئيس اتحاد غرف الصناعة لدى النظام غزوان المصري، زعمه أن «الحكومة تدعم قطاع الصحة والتعليم والخبز والزراعة وغيرها، مشيراً إلى أن الصناعة لا تقلّ أهمية عن هذه القطاعات لأنها المحرك والمعين للأمر المنتجة».

> غلاء الوقود وتهاوي الليرة من أبرز المشاكل التي تواجه القطاع

وتعليقاً على تلك الظاهرة الخطيرة، يقول الباحث الاقتصادي السوري يونس كريم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك مجموعة أسباب غير مباشرة ومباشرة لتوقف المعامل في حلب، فالمباشرة منها ارتفاع أسعار الوقود الذي أدى إلى إرتفاع التكلفة المباشرة لإنتاج الوحدة الواحدة من المنتج، إضافة إلى تخفيض قيمة الرواتب بنحو غير مباشر من خلال زيادة كلفة نقل الموظفين، أو حتى في مستوى الدخل الذي يتوافق مع ارتفاع الأسعار. وحسب كريم، فإن السبب الثاني يتمثل في انخفاض القدرة الشرائية للبرة السورية، وهذا جعل سعر البضائع المنتجة مبالغاً بها، وليست في متناول الأفراد، وثالثاً عدم وجود أسواق تصريف خارجية نتيجة عدم وجود طلب على البضاعة السورية، ورابعاً فرض ضرائب كبيرة على التجار. وأكد الباحث الاقتصادي أن السبب الخامس عدم القدرة على استيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج، ومعظم المواد حالياً مستوردة من الخارج، وهذا الأمر زاد الكلفة مع صعوبة الحصول على القطع الأجنبي، وخصوصاً مع عدم وجود جهاز مصرفي داعم لهم، ووجود المكتب السري الذي يمنعهم من الحصول على دولار من السوق السوداء.

والأسباب غير المباشرة، بحسب الباحث الاقتصادي، لإغلاق المعامل، الضغط من قبل مليشيات النظام السوري والحرس الثوري الإيراني على المعامل من أجل استخدامها في صناعة المخدرات، إضافة إلى تخزين المواد المخدرة وتخزين بعض الأسلحة، وهذا يزيد الخطر على المعامل. وأضاف أن أمراء الحرب ضغطوا على بعض أصحاب المعامل لبيع معاملهم، وهذه عملية غسل أموال دفعت البعض إلى ترك المعامل أو إغلاقها، إضافة إلى أن حلب من المناطق التي تخضع لصراع سلطة بين الإيرانيين والأتراك والآن الصينيون، إضافة إلى الصراع بين قسد والنظام، وهناك تجار من الاكراد يضغطون على النظام من خلال منع دخول المحروقات، وهناك بعض المعامل أغلقت بسبب قربها من خطوط التماس، ومن مقارّ المليشيات التي تضعها تحت الخطر. يضيف الباحث يونس كريم، أن ما ذُكر سابقاً من أسباب يوضح أن النظام يتقصد عدم دعم الصناعة والصناعيين، وأن المليشيات كان لها دور في ذلك، والنظام لا يعتبر بقاء الصناعيين ودعم الصناعة من أولوياته، وهذه السياسة مستمرة، وبالتالي يجد التجار أنفسهم أمام خسائر متتالية، وبالتالي الإغلاق والمغادرة. وذكر الباحث أن هناك بعض التجار ما زالوا يفتحون معاملهم رغم الخسائر المستمرة، وذلك نتيجة الضغط الذي يمارسه المكتب السري التابع للمكتب الاقتصادي بالقصر الرئاسي وإجبارهم على استمرار العمل. وعن الدور الإيراني، يرى الباحث أن «إيران تهدف بالدرجة الأولى إلى شراء مؤسسات تابعة للدولة، وليس لشراء مؤسسات القطاع الخاص. إيران مستفيدة بشكل غير مباشر من هذا الإغلاق، لأنها تعتبر نفسها البديل للمنتجات السورية، وأنها تستطيع شراء أي معمل يريد أصحابه المغادرة بتخليصهم من قبضة آمن الأسد».

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي والسياسي السوري حيان حبابة، أن هجرة الصناعيين من سورية إلى الخارج ليست جديدة، وهي مستمرة منذ عام 2011 وحرب النظام على الشعب وتدميره البنية التحتية للاستثمار بشكل عام، حيث بدأت رؤوس الأموال والصناعيين بالفرار من البلاد. وأوضح أن رأس المال لا يعمل في بيئة الصراع، حيث تهاجر رؤوس الأموال إلى بيئات أكثر استقراراً، مضيفاً أن النظام عاجز عن تأمين حاجات الصناعيين، وعلى رأسها حمايتهم، وهو عاجز عن استيراد المواد الأولية. ويرى حبابة أن المليشيات الخارجة عن سيطرة النظام تسطو على الصناعيين وعلى المستثمرين، وأن الضرائب وانهيار العملة لها دور، خصوصاً مع إجبار الصناعيين على التعامل بالليرة السورية التي تفقد قيمتها.

مصنع حلويات في منطقة الغوطة الشرقية على مشارف دمشق (وجي بشارة/فرانس برس)

الأردن: تحسن مؤشرات اقتصادية

أظهر تقرير الربع الأول من العام الحالي، للبرنامج التنفيذي 2023-2025 لرؤية التحديث الاقتصادي، تقدم ترتيب الأردن في عدد من المؤشرات الدولية. وسجل الأردن تقدماً ملحوظاً في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي، الذي يقيم الفجوة بين الإصلاحات القانونية والنواتج الفعلية لصلحة المرأة. إذ ارتفعت درجته بمقدار 12,5 نقطة من 46,9 في المئة إلى 59,4 في المئة وهو أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 54,7 في المئة.

وأشار التقرير إلى أن الأردن يعد من بين الدول الخمس التي سجلت تحسنًا كبيرًا في المؤشر لهذا العام من أصل 190 دولة. وعلى صعيد تقرير مستقبل النمو الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حصل الأردن على درجة 45,1 في المئة في محور الابتكار.

السعودية

قفزة في السياحة وانخفاض الحوالات

مسقط ـ **كريم رمضان**

مؤشران فارقان كشفت عنهما بيانات الاقتصاد السعودي أخيراً في ما يتعلق بإنفاق السياح الزائرين للمملكة من جانب وقيمة حوالات الأجانب العاملين فيها من جانب آخر، إذ سجل إنفاق السياح أعلى معدل تاريخي له عام 2023، في حين انخفضت حوالات الأجانب إلى أدنى مستوى منذ خمسة أعوام. وسجل بند السفر في ميزان المدفوعات السعودي خلال العام الماضي أكبر فائض تاريخي عند 48 مليار ريال (12,7 مليار دولار)، مدفوعاً بالنمو الكبير للسياح القادمين من الخارج، بحسب وزارة السياحة. وسجل إنفاق الزوار القادمين إلى السعودية من الخارج رقماً قياسياً خلال العام 2023، وذلك بحسب بيان البنك المركزي السعودي الخاص ببند السفر في ميزان المدفوعات، بإنفاق يصل إلى 135 مليار ريال (نحو 36 مليار دولار). ويعد هذا الرقم هو الأعلى في تاريخ السعودية، ويمثل نسبة نمو قدرها 42,8% مقارنة بعام 2022. وتصدرت السعودية قائمة الأمم المتحدة للسياحة في نسبة نمو عدد السياح الدوليين في عام 2023 مقارنة بالعام 2019 للدول الكبرى سياحياً، محققةً ارتفاعاً بنسبة 56% في عدد السياح الوافدين، وذلك وفقاً لتقرير البارومتر الصادر من الأمم المتحدة للسياحة في يناير/ كانون الثاني 2024. وفي المقابل، بلغت قيمة حوالات الأجانب في شهر فبراير/ شباط الماضي، نحو 9,33 مليارات ريال سعودي (2,4 مليار دولار)، في حين كانت قيمتها في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي نحو 10,41 مليارات ريال (2,7 مليار دولار)، لتسجل انخفاضاً بقيمة 1,08 مليار ريال (479 مليون دولار)، بحسب بيانات رسمية. وتراجع متوسط مستوى الحوالات الشهرية للأجانب المقيمين بالمملكة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط الماضيين إلى أدنى مستوى في خمسة أعوام على الأقل.

يشير الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن الإنفاق السياحي في السعودية يزداد عاماً بعد آخر لأن السعودية دمجت السياحة الدينية باعتبارها جزءاً من الإيرادات السياحية ما زاد من حجم الإنفاق السياحي داخل المملكة. وبذلك سجلت السعودية نسبة تعاف في القطاع السياحي بأكثر من 150% عمّا كان عليه الوضع في عام 2019 قبيل جائحة كورونا، بحسب عايش، مشيراً إلى أن المملكة تمثل ثاني أعلى معدل للنمو في النشاط السياحي على العالمي. كما ساهم في زيادة الإنفاق السياحي بالسعودية توالي تنظيم المهرجانات وتدعيم البنية التحتية الجديدة والمتطورة وتسهيل حركة الدخول والخروج من المملكة إضافة إلى استقطاب الشركات التي تعمل أو لديها عقود عمل في السعودية لتأسيس مقرات إقليمية لها داخل المملكة، وسهولة الحصول على تأشيرة الدخول لمملكة، والتي لم تعد مقتصرة على مكان محدد، إذ تمكن الحاصل عليها من زيارة كل الفعاليات بالمملكة، بحسب ما يرى عايش. ويضيف الخبير الاقتصادي أن استقطاب الأندية السعودية للاعبين كبار في كرة القدم قدم إضافة رياضية مهمة إلى عوامل الجذب السياحي، إذ تسعى جماهير اللعبة الشعبية الأولى لمشاهدة هؤلاء اللاعبين في الملاعب السعودية. وإزاء ذلك، يلفت عايش إلى أن السعودية باتت تقدم نفسها باعتبارها دولة سياحية على التوازي مع كونها دولة نفطية، وربما تستهدف أن تتفوق صورة الدولة السياحية في المستقبل، إذ تراهن على 350 مليار دولار من إيرادات السياحة الدينية في عام 2032 وترغب في أن تكون صورتها جاذبة بوصفها «دولة الشباب والمهرجانات بأنواعها المختلفة، سواء كانت فنية أم رياضية أم ترفيهية» بحسب قوله.

وفي المقابل، يلفت عايش إلى أن انخفاض حوالات الأجانب في السعودية يعود إلى إنفاق المقيمين في المملكة لجزء أكبر من أموالهم على فعاليات جديدة لم تكن متاحة سابقاً، ما يعكس ارتفاع كلفة المعيشة ومستوياتها في المملكة على كثير من العاملين فيها، الأمر الذي انعكس سلباً على حوالاتهم. ويضيف عايش أن السعودة، التي تعني تقليص العمالة الأجنبية لصلحة نظيرتها المحلية، تساهم أيضاً في تقليل وجود العمالة الأجنبية، ومن ثم المساهمة في تقليص قيمة الحوالات خارج المملكة، إضافة إلى زيادة كلف الضرائب والرسوم على المقيمين وأسرهم، سواء في ما يتعلق بمعيشتهم أم في تعليم أبنائهم. وينعكس ذلك إيجاباً على مستهدف السعودية لتوجيه الإنفاق الداخلي نحو ما يثري العملية الاقتصادية فيها، سواء من جانب العاملين الوافدين أم من جانب السائحين، ما يعظم الإيرادات التي تلعب دوراً في تنويع اقتصاد المملكة بعيداً عن الاعتماد الأحادي على مورد النفط، بحسب عايش. وبزيادة استقطاب أعداد أكبر من السياح وتهيئة العوامل التي تقلل من حوالات العاملين الأجانب، تحرك الحكومة السعودية العجلة الاقتصادية والتجارية ومن ثم تحافظ على استمرارية أدائها الاقتصادي، وهي سياسة يراها عايش جزءاً من رؤية المملكة الجديدة للدور الذي يمكن أن تساهم به قطاعات اقتصادية جديدة كالسياحة عبر رفع مستويات الخدمات والمعيشة وزيادة المعروض من برامج الترفيه واستقطاب المزيد من مقرات الشركات.

أخبار العالم

الصين تعلن عن توسّع إنفاق الميزانية العامة

قال نائب وزير المالية، وانغ دونغ وي، في مؤتمر صحافي، عقد أول من أمس، إن إنفاق الموازنة العامة للصين توسّع بنسبة 2,9 في المائة، على أساس سنوي، إلى ما يقرب من 7 تريليونات يوان (حوالي 985 مليار دولار) في الربع الأول من عام 2024. وأضاف نائب وزير المالية أن مختلف القطاعات سجلت نمواً سريعاً نسبياً في الإنفاق المالي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالزراعة والغابات والحفاظ على المياه، التي شهدت نمواً بنسبة 13,1 في المائة. كما شهدت القطاعات المتعلقة بالمجتمعات الحضرية والريفية نمواً متسارعاً في الإنفاق المالي، حيث سجلت نمواً بنسبة 12,1 في المائة، وكذلك تلك المتعلقة بضمانات الإسكان، التي شهدت نمواً بنسبة 7,8 في المائة. وشهدت القطاعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتوظيف نمواً في الإنفاق المالي بنسبة 3,7 في المائة، وسجلت قطاعات التعليم نمواً بنسبة 2,5 في المائة.

كوريا الجنوبية تتعهّد بمراقبة السوق المالية

قالت وزارة المالية، أمس الثلاثاء، إن وزير المالية تشوي سانغ-موك التقى مع خبراء، في الشؤون الاقتصادية والدولية لمناقشة الاستجابة لحالة عدم اليقين المتزايدة في الشرق الأوسط. ودعا خبراء، خلال اجتماع اللجنة الاستشارية الاقتصادية الدولية الذي عقد أمس في سيول، الحكومة إلى التحقق من التطورات، وتقييم التأثيرات المحتملة بدقة، حيث أدى الصراع بين إسرائيل وإيران، إلى جانب الحرب بين إسرائيل وحماس، إلى زيادة خطيرة في حالة عدم اليقين بالاقتصاد العالمي، وفقاً لوزارة الاقتصاد والمالية. وذكرت الوزارة أن الوزير تعهّد بالاستعداد الشامل للاستجابة الفورية بالتعاون الوثيق مع الوزارات ذات الصلة والخبراء.

ملاحة

تعاني العديد من موانئ البحر المتوسط تكدس البضائع التي تلقي بها شركات الشحن العالمية على أرصفتها باعتبارها نقاط ترانزيت بعدما سبّبت هجمات البحر الأحمر ارتباك خطوط الشحن، ما يبرز تهديداً لسلاسل التوريد لم يكن في الحسبان

سلاسل التوريد في خطر

«موانئ المتوسط» تعاني «الترانزيت» بسبب توتر البحر الأحمر

لندن ـ **العربي الجديد**

خلق توتر البحر بؤر اضطراباً في أنشطة العديد من موانئ البحر المتوسط التي لجأت إليها شركات الشحن العالمية باعتبارها نقاط ترانزيت بعيدة عن مناطق الصراع، حيث تقترب هذه الموانئ من طاقتها الكاملة، ما يزيد من خطر ارتفاع تكاليف المخزون ونقص المكونات لتجار التجزئة والمصنعين في أوروبا في أحدث تحدٍّ لسلاسل التوريد في المنطقة. وأسفرت الهجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار وعمليات الاختطاف، خلال الأونة الماضية، للسفن في البحر الأحمر عن أكبر عملية تحويل لمسار التجارة الدولية منذ عقود، ما رفع تكاليف شركات الشحن، كما ادى إلى تغيير المسارات، وتحول موانئ في غرب البحر المتوسط إلى نقاط ارتكاز لتجارة الترانزيت بدلاً من موانئ البحر الأحمر، في حين أن طاقتها الاستيعابية لا تسمح لها بذلك، ما يُحدث ازدحاماً في الأرصفة البديلة. يشير مسؤولون تنفيذيون في موانئ «الجزيرة الخضراء» و«برشلونة» في إسبانيا و«طنجة المتوسط» في المغرب إلى زيادة في حركة إقبال السفن على الموانئ التي تنتظر لوصول البضائع إلى ساحات التخزين. وحذرت شركة الشحن الدنماركية «ميرسك» العملاء مؤخراً من أن «كثافة الساحات» في ميناء برشلونة قد زادت بسبب السعة العالية حيث يتعامل الميناء مع حركات الشحن العابر بأسلوب أعلى بكثير من المعتاد، مضيفة أن محطات الشحن في الجزيرة الخضراء وطنجة المتوسط تعاني أيضاً، وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الثلاثاء. وتتفاقم أوضاع موانئ المتوسط مع استمرار شركات الشحن العالمية في تحويل مسارات السفن عبر رأس الرجاء الصالح، والاعتماد على العديد من موانئ غرب البحر المتوسط لإعادة الشحن إلى شمال أوروبا. ووفق تقرير لوكالة فيتش العالمية للتصنيفات الائتمانية فإن استمرار الاضطرابات فترة طويلة، قد يؤدي إلى ممارسة ضغوط أكبر على سلسلة التوريد وعواقب تشغيلية أكثر خطورة، وقد يتطلب الوضع إجراء تعديلات من جانب شركات تشغيل الموانئ، بما في ذلك التغييرات في النفقات الرأسمالية. وفي حين تأثرت أحجام الشحن لدى الموانئ في دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية، التي تعتمد على إعادة التصدير، زاد الضغط على موانئ في مناطق أخرى مثل إسبانيا وإيطاليا والمغرب. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «TTI Algeciras»، التي تشغل إحدى محطتي حاويات في الجزيرة الخضراء، إن منشأته كانت «ممتلئة تماماً» ولم تتجنب الازدحام الشديد إلا من خلال تقييد حجم الأعمال التي تقوم بها. وأضاف لفايننشال تايمز أن «القدرات محدودة للغاية».

وأعادت معظم خطوط شحن الحاويات الكبيرة العاملة على الطريق بين آسيا وأوروبا توجيه حركة المرور عبر رأس الرجاء الصالح، بدلاً من قناة السويس، في أعقاب هجمات الحوثيين في اليمن التي استهدف السفن الإسرائيلية تحديداً. وأجبرت عمليات إعادة التوجيه خطوط الشحن على وضع ترتيبات جديدة لنقل البضائع بين آسيا والموانئ في إيطاليا واليونان وتركيا. وبعد التفافها عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، القوات الأميركية والبريطانية ضربات إلى الحوثيين لإثنائهم على المضي قدماً في استهداف السفن الإسرائيلية تحديداً. كانت «ممتلئة تماماً» ولم تتجنب الازدحام الشديد إلا من خلال تقييد حجم الأعمال التي تقوم بها. وأضاف لفايننشال تايمز أن «القدرات محدودة للغاية».

وأعادت معظم خطوط شحن الحاويات الكبيرة العاملة على الطريق بين آسيا وأوروبا توجيه حركة المرور عبر رأس الرجاء الصالح، بدلاً من قناة السويس، في أعقاب هجمات الحوثيين في اليمن التي استهدف السفن الإسرائيلية تحديداً. وأجبرت عمليات إعادة التوجيه خطوط الشحن على وضع ترتيبات جديدة لنقل البضائع بين آسيا والموانئ في إيطاليا واليونان وتركيا. وبعد التفافها عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، القوات الأميركية والبريطانية ضربات إلى الحوثيين لإثنائهم على المضي قدماً في استهداف السفن الإسرائيلية تحديداً. وأجبرت عمليات إعادة التوجيه خطوط الشحن على وضع ترتيبات جديدة لنقل البضائع بين آسيا والموانئ في إيطاليا واليونان وتركيا. وبعد التفافها عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا،

اضرار لتجارة مصر والسعودية

ستؤدي اضطرابات البحر الاحمر، ان طال امدها، الى خسائر تجارية غير متكافئة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي هذا الشهر. وقدّر الصندوق ان تنخفض صادرات الدول المطلة على البحر الاحمر، وهي مصر والاردن والسعودية والسودان واليمن، بمتوسط يبلغ 10%، في حين ستتراجع صادرات باقي دول المنطقة 5%. وتأتي هذه الارقام بناءً على سيناريو يفترض استمرار المستوى الحالي من الاضطرابات في التجارة البحرية حتى نهاية 2024.

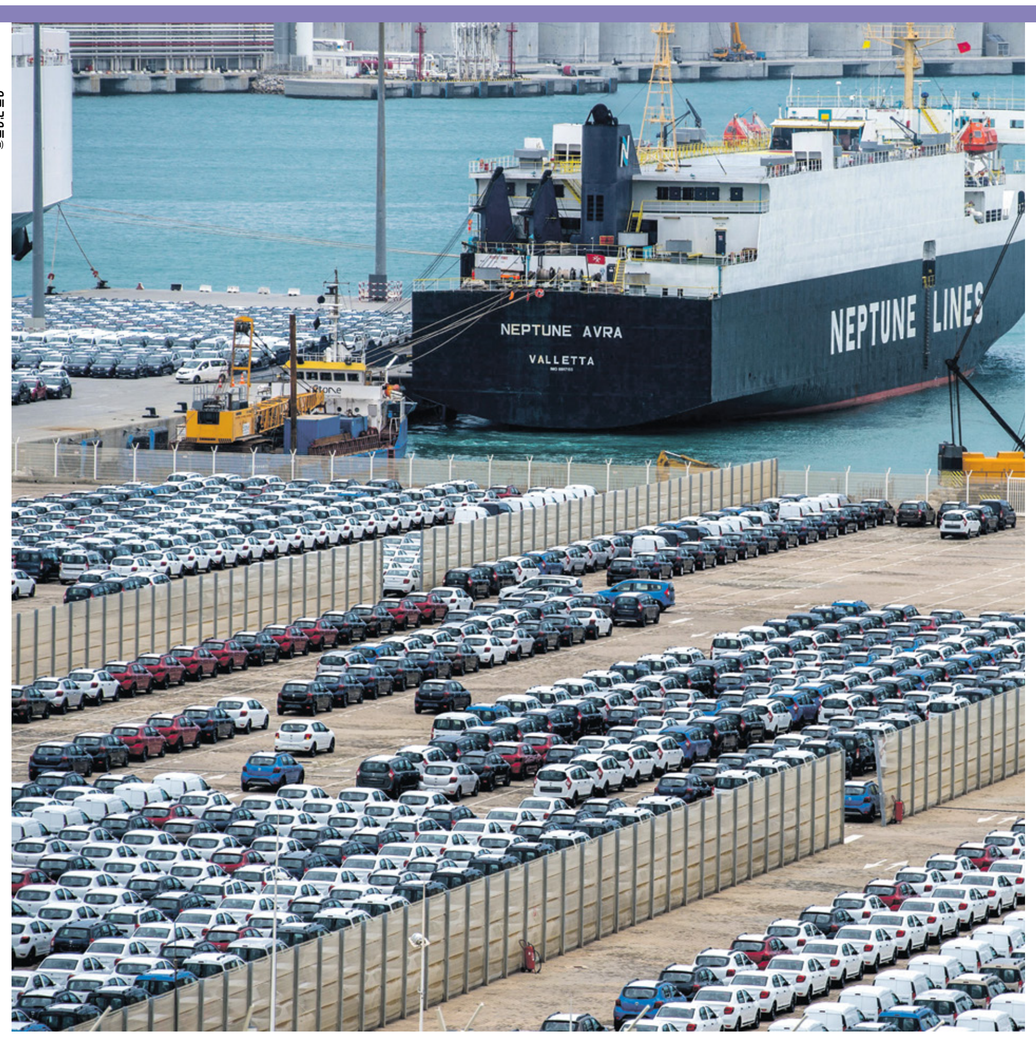

ميناء طنجة المتوسط الذي يشهد إقبالا متزايدا من شركات الشحنة العالمية (فرانس برس)

زيادة الحاويات في ميناء برشلونة 17% على أساس سنوي في فبراير

تقوم العديد من السفن بإنزال الحاويات في الموانئ الواقعة على الجانب الغربي من البحر الأبيض المتوسط مثل الجزيرة الخضراء وطنجة. ومن هناك، تقوم الخدمات «المغذية» للمسافات القصيرة بنقل البضائع إلى محطات أخرى في جنوب أوروبا. وقال دانييل ريتشاردز، مدير شركة «MSI» للاستشارات البحرية ومقرها لندن، إن هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المخزون، وهناك أيضاً خطر على توريد المكونات للمصنعين. وفي حين لم ينشر ميناءي الجزيرة الخضراء وطنجة أي إحصاءات عن حركة المرور هذا العام، سجلت برشلونة زيادة بنسبة 17% في الحاويات التي تم التعامل معها في فبراير/شباط مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي 2023. ويتوقع العديد من مشغلي المحطات الطرفية أن تستمر المشكلات ما دامت إعادة توجيه الخدمات. وقال نبيل بومزوغ، رئيس مجلس إدارة تحالف طنجة، مشغل محطة الحاويات «TC3» في المغرب، إن المحطة كانت تعمل هذا العام باتساق مع ساحتها شبه الكاملة. وقال بومزوغ: «هذا يمثل تحدياً لكفاءتك وإنتاجيتك وتحدياً لكيفية إدارة مبنائك». ومع ذلك، تظهر خدمات تتبع السفن أن السفن تنتظر بانتظام في المرسى البحري في كل من طنجة بالمغرب والجزيرة الخضراء في إسبانيا قبل الرسو. وغالباً ما تكون فترات الانتظار هذه علامة على تزايد ازدحام المنافذ. وقال الونسو لوكي، الرئيس التنفيذي لشركة «TTI Algeciras»، التي تشغل إحدى محطتي حاويات في الجزيرة الخضراء إن خطوط الشحن اضطرت بسبب النقص في الطاقة الاستيعابية في الجزيرة الخضراء وطنجة، الواقعتين على جانبي مضيق جبل طارق، إلى التوجه إلى موانئ أقل ملاءمة وأبعد. وأضاف أن الخطوط كانت تستخدم منشآت بعيدة مثل مالطا وميناء جيويا تاورو في إيطاليا. ونصح لارس جنسن، خبير الشحن والرئيس التنفيذي لشركة Vespucci Maritime، شركات الشحن بالنظر في خطط الطوارئ الخاصة بها في ظل الأوضاع المضطربة حالياً. وكتب على موقع «لينكد إن» أن المواقع البديلة يجب أن تكون لديها أيضاً خطط طوارئ جاهزة لمعالجة مشكلات ازدحام الموانئ المتصاعدة.

رؤية

سلاح العقوبات وتقويض الإنفاق العسكري الإيراني

سهام معط الله

بعد أيام من الهجوم الإيراني غير المسبوق على إسرائيل رداً على استهداف تل أبيب القنصلية الإيرانية في دمشق، فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا يوم 18 إبريل/ نيسان جولة جديدة من العقوبات الواسعة النطاق على برنامج إيران العسكري شملت أيضاً الطائرات المسيَّرة، احتجاجاً بالحيلولة دون اندلاع حرب أوسع في الشرق الأوسط رغم علمهما بأنّ البادئ هو الأظلم. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية فإنّ العقوبات الأميركية تستهدف تحديداً 16 فرداً وكيانين يساهمون مباشرة في إنتاج الطائرات المسيَّرة الإيرانية التي استخدمتها طهران في هجوم 13 إبريل/ نيسان على إسرائيل. من جهتها، استهدفت العقوبات البريطانية عدداً من الكيانات العسكرية الإيرانية والأفراد والشركات الضالعة في صناعة الطائرات المسيَّرة والصواريخ الباليستية الإيرانية بهدف إغلاق باب مساعدات إيران العسكرية لوكلائها في اليمن ولبنان وسورية والعراق ومنع المزيد من الهجمات على إسرائيل وإخلاء الساحة لقوّات الاحتلال الصهيوني للمضي قدماً في إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل. وقبل أيام، أدرج مشرعون أميركيون عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، بحيث تشمل توسيع نطاق عقوبات ثانوية على النفط بحيث تنطبق على أي صفقة تشتري فيها مؤسسة مالية صينية النفط من إيران، وذلك ضمن حزمة مساعدات مجلس النواب لأوكرانيا وإسرائيل ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. غالباً ما يُنظر إلى العقوبات على أنّها بديل للحرب نظراً إلى تداعياتها الوخيمة على اقتصاد البلد المستهدف ومواطنيه، وكذا قدرتها على زيادة التكاليف المالية لسلوكه العسكري والسياسي. في الواقع، بدأ تاريخ العقوبات الغربية المفروضة على إيران مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية (1979-1978) وتأسيس الجمهورية. فبعد اقتحام مقرّ السفارة الأميركية في طهران في نوفمبر/ تشرين الثاني 1979 واحتجاز 52 أميركياً لمدّة 444 يوماً، قامت الولايات المتحدة بتجميد أصول الحكومة الإيرانية في البنوك الأميركية؛ ثمّ اكتسبت العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتّحدة ضدّ إيران زخماً في ظلّ إدارة كلينتون، عندما تمّ فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في صناعة النفط والغاز الإيرانية؛ وبدأت بعد ذلك العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي بالتشكّل عندما تمّ الكشف لأوّل مرّة في عام 2002 عن وجود مواقع نووية سرّية في إيران، فقد فرضت الأمم المتحدة أربع حزم من العقوبات الاقتصادية والتجارية ضدّ الكيانات المرتبطة ببرنامجي إيران النووي والباليستي وجمّدت أصولها في الأعوام 2006 و2007 و2008 و2010. في عام 2012، تكاليت العقوبات الدولية على إيران عندما انضمّ الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتّحدة في فرض حظر نفطي على إيران، وتأثّرت جرّاء ذلك أصول البنك المركزي الإيراني والمعاملات بين البنوك، فقد شكّل كل من التركيز على صادرات النفط الخام الإيراني وتعاون الاتحاد الأوروبي نقطة الاختلاف الرئيسية بين هذه العقوبات وسابقاتها.

واستمرّت السنوات العجاف حتى عام 2015 الذي توصّلت فيه إيران إلى اتّفاق تاريخي مع مجموعة 5+1 (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة، بالإضافة إلى ألمانيا) ينصّ على الرفع التدريجي للعقوبات المفروضة على البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2006، مقابل التزام إيران بتقييد برنامجها النووي.

لكنّ فرحة إيران لم تكتمل. فقد انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من ذلك الاتّفاق النووي التاريخي في عام 2018، وأعاد فرض العقوبات الاقتصادية التي عُلّقت سابقاً، وشدَّد عقوبات أخرى على قطاعات النفط والبنوك والنقل الإيرانية، ولم تكتفِ إدارة ترامب بذلك فحسب، بل أدرجت الحرس الثوري الإيراني على قائمتها الإرهابية في عام 2019. وكرّت مسبحة العقوبات على إثر مقتل الشابة الإيرانية مهسا أميني، إذ فرض الاتحاد الأوروبي في عام 2022 عقوبات ضدّ مسؤولين إيرانيين بينهم قيادات في «شرطة الأخلاق»، شاركوا في قمع الاحتجاجات التي عمّت مختلف أنحاء البلاد. وحذت حذوه الولايات المتحدة التي أدرجت 25 فرداً إيرانياً وثلاث وسائل إعلامية مدعومة من إيران على لائحة العقوبات عشية الذكرى الأولى لمقتل مهسا. لا يختلف اثنان على أنّ هدف الغرب الأول والرئيسي من عقوباته تلك هو إجبار إيران على وقف برنامجها النووي وتقويض إنفاقها العسكري وإضعاف قدرتها المالية على الاستثمار في المشاريع العسكرية. علاوة على ذلك لطالما وجَّه الغرب من خلال عقوباته على إيران رسالة ضمنية إلى الدول الأخرى في المنطقة لثنيها عن الاقتداء بإيران وتخفيف المنافسة النووية في المنطقة. في الواقع، تكشف بيانات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام عدم فعالية العقوبات الغربية وحملة الضغط الاقتصادي الأقصى التي تمارسها الولايات المتّحدة في تصفير الإنفاق العسكري لإيران، فرغم فرض الأمم المتحدة لأربع حزم من العقوبات خلال الفترة الممتدّة ما بين 2006 و2010، إلّا أنّ الإنفاق العسكري لإيران قد ارتفع بصورة ملحوظة من 8,75 مليارات دولار في 2006 إلى 13,56 مليار دولار في 2010؛ وواصل الإنفاق ارتفاعه حتى وصل إلى 16,49 مليار دولار في 2012. وبعد فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة حظراً نفطياً على إيران في عام 2012، انخفض الإنفاق العسكري الإيراني إلى 11,99 مليار دولار في 2013 ثمّ إلى 9,9 مليارات دولار في 2014 ليرتفع بعد ذلك إلى 10,58 مليارات دولار في 2015. بعد دخول الاتفاق النووي الإيراني حيّز التنفيذ في يناير/ كانون الثاني 2016، ارتفع الإنفاق العسكري لإيران بصورة طفيفة من 12,26 مليار دولار في 2016 إلى 13,93 مليار دولار في 2017. بعد انسحاب الرئيس الأميركي الأسبق من الاتفاق النووي واستئناف فرض العقوبات على طهران في عام 2018، انخفض الإنفاق العسكري الإيراني من 11,23 مليار دولار في 2018 إلى 4,59 مليارات دولار في 2019 ثمّ إلى 3,03 مليارات دولار في 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا أيضاً، ليعاود الارتفاع مرّة أخرى رغم العقوبات السارية على البلاد إلى 5,39 مليارات دولار في 2021 ثمّ إلى 6,84 مليارات دولار في 2022. خلاصة القول، لقد تمكّنت إيران من التكيُّف مع العقوبات الغربية التي تنهال عليها، ونجحت في إيجاد طرق بديلة لممارسة الأعمال التجارية محلياً ودولياً. واستطاعت أن تبرهن للغرب أنّ إنفاقها العسكري لن يجفّ وسيبقى قائماً لحماية مصالحها الداخلية والخارجية. وبدلاً من ردع الاحتلال الصهيوني وكبح جماحه لحلّ المشكلة من جذورها، تستمرّ القوى الغربية في تضييق الخناق على إيران واستفزازها، الأمر الذي لن يؤدي إلّا إلى مزيد من الدمار والخراب في المنطقة، وهذا تحديداً ما ترغب فيه أيضاً تلك القوى التي تبحث عن عذر للتدخّل في هذه المنطقة ونهب ما بقي من ثرواتها.

الأسواق البريطانية تحت وطأة رسوم حدودية جديدة

يسود القلق في بريطانيا من تطبيق رسوم حدودية جديدة على البضائع المستوردة، إذ تقول الشركات إنها ستزيد من كلف الانتاج وترفع الاسعار على المستهلكين

لندن ـ **كاتيا يوسف**

كشفت الحكومة البريطانية في مطلع إبريل/ نيسان، عن رسومها الحدودية الجديدة، مما أثار المخاوف بشأن التداعيات المحتملة على كل من الشركات والمستهلكين. فمن المقرر أن تُفرض رسوم المستخدم المشترك، على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة، بهدف تمويل الضوابط الحدودية الجديدة. أثار هذا الإعلان، مناقشات وجدلاً، خاصة بين صناعة الميناء الغذائية، ورئيس الحكومة ريشي سوناك، منذ الكشف عن استراتيجية الحدود الجديدة للمملكة المتحدة العام الماضي. وفي خضم هذه الضجة، تلوح في الأفق مخاوف كبيرة بشأن كيفية تأثير هذه الرسوم على مختلف قطاعات الاقتصاد، وخاصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ومن المقرر أن تفرض هذه الرسوم على جميع السلع ذات الأصل النباتي والحيواني التي تدخل المملكة المتحدة اعتبارًا من 30 إبريل/نيسان الجاري، وستختلف بناءً على مستوى المخاطر. فعلى سبيل المثال، ستواجه المنتجات الغذية متوسطة المخاطر مثل الجبن أو النقانق أو الزهور المقطوفة رسوماً تصل إلى 29 جنيهًا إسترلينيًا لكل نوع من السلع المستوردة. أمّا الشحنات المختلطة فسيكون لها حد أقصى قدره 145 جنيهًا إسترلينيًا وسيكون هناك حد أقصى للشحنات منخفضة المخاطر يبلغ 50 جنيهًا إسترلينيًا. في السياق، يقول أندرو أوبي، مدير الغذاء والأستدامة في اتحاد التجزئة البريطاني، لـ «العربي الجديد»، إنّه «مع بدء تجار التجزئة بخفض الأسعار للمستهلكين، فإن رسوم المستخدم المشتركة ستشكل تحديًا جديدًا إلى جانب زيادة التكاليف. ومن المخيب للآمال بشكل خاص أن الحكومة انتظرت حتى الآن، قبل شهر واحد فقط من تطبيق الرسوم، لتأكيد التكاليف في أكثر موانئ المملكة المتحدة ازدحامًا بواردات المواد الغذائية الطازجة».

تظهر تصريحات أوبي الاستياء من فقدان الفرصة للاستعداد والتخطيط لتلك الرسوم الإضافية، مما دفع الصناعة بأكملها إلى التوسل إلى الحكومة للحصول على توضيحات مسبقة، لتمكينهم من تقدير التأثيرات المالية بشكل دقيق على أعمالهم وعملائهم. ويصف بعض الشخصيات الرئيسية في القطاع الفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للشركات، التي تقتصر على ثلاثة أسابيع فقط للمشاركة في المحادثات والاستعداد للرسوم الجديدة، بـ «الجنون». ويقول متحدث باسم وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية، لـ «العربي الجديد» إنّه «سيتم تطبيق رسوم المستخدم المشتركة بمعدل ثابت بقيمة 10 جنيهات إسترلينية أو 29 جنيهًا إسترلينيًا لكل خط سلعة على المنتجات النباتية والحيوانية التي تدخل المملكة المتحدة عبر ميناء دوفر وبيوروتانل (بحر المانش) في كينت. ويقع هذا ضمن النطاق الذي تشاورنا فيه مع الصناعة وفي نهايته السفلية. يضيف المتحدث: «تم تصميم هذه الرسوم لاسترداد تكاليف تشغيل مرافقنا الحدودية ذات المستوى العالمي حيث ستخمي فحوصات الأمن البيولوجي الأساسية إمداداتنا الغذائية ومزارعينا وبيئتنا من تفشي الأمراض المكلفة التي تدخل المملكة المتحدة عبر المضيق القصير. وتأتي هذه الرسوم بعد مشاورات مكثفة مع الصناعة وتم تحديد الحد الأقصى خصيصًا لمساعدة الشركات الصغيرة. نحن ملتزمون بدعم الشركات من جميع الأحجام وفي جميع القطاعات أثناء تكيفها مع عمليات التفتيش الحدودية الجديدة والحفاظ على التدفق السلس للسلع المستوردة». من جهتها، حذرت الشركات من أن رسوم الاستخدام المشترك التي حددتها الحكومة، لميناء قناة دوفر الرئيسي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وردع منتجي الاتحاد الأوروبي عن التصدير إلى المملكة المتحدة اعتبارًا من 30 إبريل/نيسان. وقالت غرف التجارة البريطانية في بيان، إن وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية «فشلت في الاستماع» إلى الصناعة بشأن هذه التحديات. وقالت الوزارة في وقت سابق من يوم الأربعاء 3 إبريل/نيسان إن الرسوم ستنطبق على جميع الشحنات التي تدخل المملكة المتحدة عبر ضوابط الحدود التي تديرها الحكومة في دوفر ونفق بحر المانش، الذي يتعامل مع الجزء الأكبر من واردات المواد الغذائية في المملكة المتحدة، وإنّه يمكن للشاحنات القادمة إلى البلاد أن تحمل شحنات متعددة.

تحذيرات من المزيد من الضغوط التضخمية على الأسواق

سوق خضروات وفواكه شرق لندن (فرانس برس)

انتخابات أميركا «تنقذ» نفط إيران

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يبدو أن استمالة الناخبين الأميركيين ستدفع الرئيس جو بايدن على الأرجح لعدم اتخاذ إجراءات صارمة بحق عقوبات جديدة على النفط الإيراني، إذ تخشى إدارته انعكاس ذلك على أسعار الوقود، التي شهدت بالأساس ارتفاعاً خلال العام الجاري بفعل توترات الشرق الأوسط، بينما لم يبقَ سوى أشهر معدودة على موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وأقر مجلس النواب الأميركي، يوم السبت، عقوبات على صادرات النفط الإيرانية بعد الضربة التي وجهتها إيران لإسرائيل رداً على قصف قنصليتها في دمشق مطلع الشهر الجاري، وينتظر أن يصوت مجلس الشيوخ على القرار في وقت لاحق، ثم يعرض على الرئيس الأميركي بعد ذلك لإقراره.

وتعد الولايات المتحدة، نظرياً على الأقل، بتعزيز القيود على صادرات إيران من النفط الخام من خلال توسيع نطاقها لتشمل الموانئ والسفن والمصافي الأجنبية التي تشارك قصداً في التجارة. لكن محللي سوق النفط يقولون إن بايدن سيتردد في اتخاذ أي إجراءات قد تزيد سعر النفط الخام أو البنزين الذي يشتريه السائقون الأميركيون من محطات الوقود. ويُرجح أن يستفيد الرئيس من سلطة الإعفاءات المضمنة في العقوبات ويتجنب التنفيذ الصارم.

يعكس الوضع نسبياً ما واجهته إدارة بايدن مع روسيا وحربها على أوكرانيا. وعلى الرغم من أن البيت الأبيض فرض عقوبات على روسيا، إلا أنه حاول الحد من إيرادات البلاد، مع السماح باستمرارية تدفق صادراتها النفطية، حتى لا يضغط على الإمدادات العالمية ويؤجج التضخم، وهو اعتبار محلي مهم بالنسبة لبايدن في عام الانتخابات. كذلك سمحت الإدارة بتدفق النفط الفنزويلي، الأسبوع الماضي، رغم تجدد العقوبات التي تستهدف الرئيس نيكولاس مادورو. وقال جيم لوسير، العضو المنتدب لدى «كابيتال ألفا بارتنرز»، وهي مجموعة بحثية مقرها واشنطن لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء، إن «متداولي النفط لا يكترثون لأنهم يعلمون أن بايدن سيوقع بالتأكيد على أي إعفاءات ضرورية للحفاظ على تدفق النفط الإيراني إلى السوق، تماماً كما يحافظ على تدفق البراميل الروسية إليها».

تعد سوق النفط حساسة بشكل خاص حالياً لاحتمالية فرض قيود إضافية. فقد تجاوزت أسعار خام برنت 92 دولاراً للبرميل في بداية إبريل/ نيسان الجاري، وهو أعلى مستوى منذ ستة أشهر تقريباً، وسط طلب عالمي قوي وخفض مستمر للإنتاج من جانب منظمة «أوبك» وحلفائه، وذلك قبل أن تتراجع مطلع الأسبوع الجاري إلى ما دون 90 دولاراً للبرميل. لكن إذا نُفذت العقوبات الجديدة وفرضت، فإنها قادرة على زيادة الأسعار العالمية بما يصل إلى 8,4 دولارات إضافية، حسب شركة «كلير فيو إنرجي بارتنرز»، وهي شركة استشارية مقرها واشنطن.

هذه الأخبار ستكون سيئة بالنسبة لبايدن، الذي استغل بالفعل الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للبلاد بعد ارتفاع تكلفة الوقود المحلي في 2022. وبينما لا تزال أسعار البنزين في الولايات المتحدة بعيدة بعض الشيء عن المستويات التي شوهدت آنذاك، إلا أنها بالفعل ارتفعت هذا العام مع اقتراب موسم ذروة القيادة.

فرض عقوبات على نفط إيران سيرفع سعر البرميل بنحو 8,4 دولارات

المصافي الصينية تستقبل حوالي 80% من النفط الإيراني (فرانس برس)